

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمركز الأوروبي
للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان تنظمان فعالية
لإطلاق تقرير مشترك عن الإنجازات والنقاط العمياء
في مساعي المحاسبة

جهود المحاسبة بعد 13 عاماً
من الفوضى في سوريا



الجمعة 17 أيار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

لاهاي- الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

الخميس 16/ أيار/ 2024: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان تنظمان فعالية افتراضية بعنوان "جهود المحاسبة بعد 13 عاماً من الفطاع في سوريا" وتم بثها عبر منصة زووم وعلى محركات الشبكة السورية لحقوق الإنسان على منصات التواصل الاجتماعي، شارك في الفعالية ميشيل جارفيس، نائبة رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، ولينا أرفيدسون، من لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وباتريك كروكر، من برنامج الجرائم الدولية والمحاسبة في سوريا في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان (ECCHR)، وهيلينا كروغر، مستشارة قانونية في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان (ECCHR)، وفضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، وأدارت الجلسة رولا أسد، إحدى مؤسسات شبكة الصحفيات السوريات.

ناقشت الفعالية التقرير المشترك الذي أصدرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان بعنوان "عدالة بالترقيع في سوريا؟" والذي يتناول جهود المحاسبة، والتحقيقات والمحاكمات الجارية في الشأن السوري. كما ناقشت الفعالية دور الآليات الدولية، كالألية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، ولجنة التحقيق الدولية والمنظمات غير الحكومية، والفاعلين الآخرين كمسهلي العدالة، وأيضاً دور التحقيقات والمحاكمات والمرافعات والإجراءات الجنائية الجارية حالياً. بالإضافة لمناقشة الفجوات الموجودة في جهود المحاسبة التي يصفها التقرير، مثل محاكمة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ومحاسبة الشركات وغيرهم من الفاعلين الذين لم تتم محاسبتهم بعد، بالإضافة إلى نظرة موجزة إلى التطورات المستقبلية الممكنة

تحدثت أولاً السيدة هيلينا كروغر، المستشارة القانونية في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان، وتحدثت عن التقرير المشترك الذي يقدم نظرة مستقبلية أيضاً تتعلق بالتطورات المستقبلية المحتملة في السياق السوري، وأضافت أن هدف التقرير هو إيلاء الاهتمام لقضية المحاسبة في عالم مليء بالصراعات المسلحة، خاصة في ظل تحرك بعض الدول باتجاه تطبيع العلاقات مع النظام السوري بدلاً من السعي إلى المساءلة عن تلك الجرائم الشنيعة التي ارتكبت. وكذلك إثارة النقاش حول كيف يمكن أن تبدو عملية المساءلة في المستقبل لأن الوضع في سوريا لم يتغير. كما أشارت إلى الدور الكبير الذي يؤديه المجتمع المدني السوري في توثيق كم هائل من الانتهاكات في ظل الكثير من الضغوطات والمخاطر التي تواجههم، وخطوات المحاسبة التي تم اتخاذها حتى اليوم والخطوات المستقبلية المنتظرة

وبعد ذلك انتقل الحديث إلى السيد باتريك كروكر، من برنامج الجرائم الدولية والمحاسبة في سوريا في المركز الأوروبي لحقوق الدستور وحقوق الإنسان، حيث ناقش الفجوات التي تواجه عمليات المسائلة وتحليل مسارات المحاسبة الحالية، حيث أشار إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية وخاصة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة، والتي أتاحت الفرصة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات المتواجدين في أوروبا في البداية لمحاسبتهم، وعن طول أمد هذه العملية وضرورة العمل على تطويرها وإصلاح فجواتها.

وتم تحدّث الأستاذ فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبّكة السورية لحقوق الإنسان، عن الولاية القضائية العالمية موضحاً أنّ المهمة التي يمكن أن تقوم بها ضيقة ومحاطة بالعديد من التعقيدات والصعوبات النابعة من طبيعة هذا المبدأ نفسه، ومن رغبة دول العالم في التفاعل معه ثانياً. مشيراً إلى أنّها أداة بسيطة في ماهيتها، لعدة أسباب لعل أبرزها أنّ قوانين أغلب الدول تشترط وجود مرتكب الجريمة ضمن إقليم الدولة، ولا يُرجح أنّ أحداً من الصف الأول أو الثاني من مرتكبي الانتهاكات في النظام السوري سوف يسافر إلى أحد الدول التي يمارس قضاؤها مبدأ الولاية القضائية، لهذا نجد أنّ جميع القضايا التي رفعت كانت ضد أشخاص منخفضي الرتبة وغالبيتهم ليسوا من صناع القرار، ومن ناحية أخرى هناك إشكاليات قانونية عديدة في إجراء محاكمات غيايية، وأخيراً لن تقوم الدول الحليفة للنظام السوري مثل روسيا، إيران، الصين، فنزويلا، لبنان بتسليم المجرمين إلى الادعاء العام الألماني أو الفرنسي أو السويدي حتى في حال صدور مذكرات حكم بحقهم ومطالبة الادعاء العام بتسليمهم، هذا لا يعني مطلقاً أن لا يتم العمل على إصدار مذكرات اعتقال بحق كبار المتورطين في صفوف النظام السوري وفي صفوف بقية الجهات، لكن مذكرات الحكم لن تؤدي غالباً إلى اعتقالهم ومحاكمتهم

وأضاف أنّه على الرغم من ذلك، فإنّ محاكمة "كوبلنز" قد حققت إنجازات عظيمة، فهي وإن كانت تحاكم أفراداً إلا أنّ هؤلاء الأفراد هم جزء من المنظومة الأمنية المتوحشة لدى النظام السوري، وقد كشفت محاكمتهم عن ممارسات تعذيب بربرية مارسها النظام السوري، وحظيت على تغطية إعلامية واسعة، مما ساهم في مزيد من تعرية وفضح جرائم النظام السوري أمام الرأي العام الألماني والأوروبي والعالم، وهذا إنجاز جبار على صعيد مناصرة قضية المعتقلين وما يتعرضون له من تعذيب، ومناصرة قضية السوريين ككل وحقّهم في المطالبة بالتخلص من هكذا نظام يمارس أبشع الأساليب بحقّ معارضيه السياسيين، كما أدرك كثير من الأوروبيين أنّ السوريين لم يهربوا فقط من القتل والقصف، بل خوفاً من الاعتقال وما سوف يتعرضون له من تعذيب وحشي، وهذا كان له أثر على صعيد تغيير الرأي العام تجاه اللاجئين السوريين وإعادة تدويرهم.

وأشار أنّ هذه المحاكمات كلها تؤكد سعي السوريين المؤمنين بالتغيير الديمقراطي نحو كل محاولة مهما كانت ضئيلة من أجل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وتظهر توقعهم نحو إحقاق العدالة للجميع بما فيهم خصومهم، وتطلعهم نحو ممارسة كل ما اكتسبوه من خبرات في مسار العدالة الانتقالية الذي يتضمن محاسبة أكبر قدر ممكن من مرتكبي الانتهاكات

واختتم كلمته بالحديث عن عمل الشبّكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق الانتهاكات المستمر منذ تأسيسها في حزيران 2011 وحتى اليوم، حيث أصبحت تمتلك قاعدة بيانات ضخمة جداً، ومشيراً إلى أنّه رغم أنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان لا تقوم ببناء ملفات جنائية، إلا أنّها في الشبّكة السورية لحقوق الإنسان قمنا بمشاركة ما لدينا مع الجهات التي لديها خبرة في بناء ملفات جنائية، مثل قضية أنور رسلان، وقضية الدكتور علاء وغيرها

كما نقوم بدور مشابه في القضية الهولندية الكندية أمام محكمة العدل الدولية، وسوف نشارك كما كبيراً من البيانات مع المدعي العام الهولندي والكندي، وهم من يقومون ببناء ملف القضية

انتقل الحديث بعد ذلك إلى السيدة ميشيل جارفيس، نائبة رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، والتي تحدّثت عن أهمية الدور الذي أنشأت من أجله الآلية، حيث كان تعطيل مجلس الأمن، وإيقاف إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعدم القدرة على إنشاء محكمة دولية خاصة بالقضية السورية، كان تأسيس الآلية مهماً جداً لقدرتها على تأسيس البنية لبناء القضايا الجنائية من خلال عملها على جمع وحماية الأدلة من أجل عمليات المحاسبة.

وتم تحدّثت السيدة لينيا أرفيدسون، من لجنة التحقيق الدولية، عن طبيعة عمل اللجنة منذ إنشائها في آب/ 2011، والتي تركز على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مرتكبيها، وقد قدمت اللجنة أكثر من 50 تقريراً.

وأشارت أنّه على الرغم من إدانة ما لا يقل عن 50 شخصاً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا، من خلال الولاية القضائية العالمية لكن يبقى الأمر محرّجاً لكل من أطراف النزاع في سوريا والمجتمع الدولي بأنّ هذه هي سبل المساءلة الجنائية الوحيدة المتاحة بعد عقد من هذه الانتهاكات المرتكبة على نطاق واسع.

واختتمت الفعالية بإجابة المشاركين على بعض الأسئلة من الحضور، بالإمكان مشاهدة الفعالية كاملة عبر [الرابط التالي](#).



SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

